

الفصل الثالث

المجتمع المدني والتنمية البشرية

المجتمع المدني والمشاركة الشعبية

نما عدد منظمات المجتمع المدني خلال السنوات الثلاث الأولى من تسعينات القرن الماضي وتم تأسيس حوالي 554 منظمة غير حكومية اقتحم بعضها مجالات جديدة كالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحماية البيئة والمعلوماتية. وتزايدت أهمية مشاركة المجتمع المدني في التنمية البشرية منذ عام 1995 عندما شرعت الدولة في تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي أدى إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والإلغاء التدريجي لكافة أشكال الدعم للسلع والخدمات بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دورها كموظف أخير. وترتب على تلك الأوضاع والمتغيرات الاقتصادية تدهور مؤشرات الفقر حيث تضاعفت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط فقر الغذاء من 9% في عام 1992 إلى حوالي 27.3% في عام 1999، وارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من 19.1% إلى حوالي

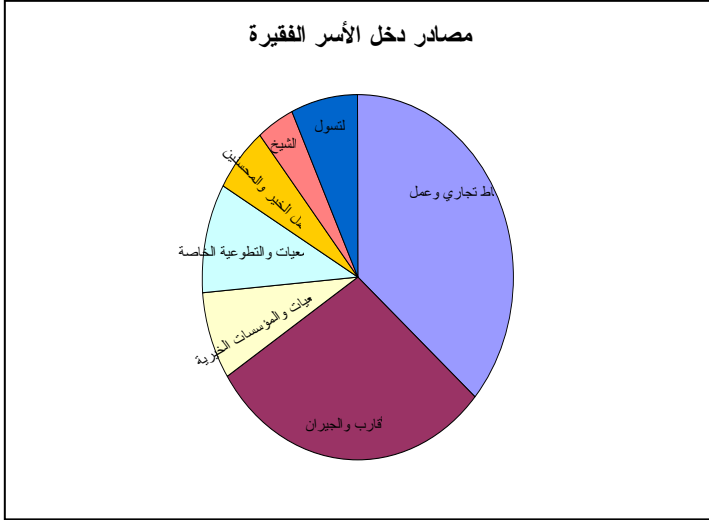
ينبغي تقييم
فعالية شبكة
الأمان
الاجتماعي في
تحقيق الأهداف
وإضافة آليات
جديدة لتعزيز
دورها

إطار: ... تواضع دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية في الدول العربية

رغم أهمية التنمية البشرية بالنسبة لكافة الدول، فإن اهتمام منظمات المجتمع المدني بهذا الجانب ما زال متواضعاً حيث تورد بعض الدراسات أن نسبة أنشطة التنمية البشرية لهذه المنظمات في الوطن العربي لا تتجاوز 16% من إجمالي أنشطتها. وتمثل معظم تلك الأنشطة التي تقوم بها أنشطة قد تحسّن من حالة الفئات المستهدفة في المدى القصير لكنها لا تساهم في تغيير أوضاعها أو في تمكينها. ويرجع ذلك إلى أن المواطنين أنفسهم في هذه الدول يعتبرون قضية التنمية البشرية مسؤولية الدولة، خاصة وأنهم لا يشاركون مشاركة حقيقية في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات المتعلقة بها. ويساهم في تعزيز ذلك الاتجاه تركيز نشاط المنظمات على المساعدات الخيرية والاجتماعية جراء الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها شرائح متزايدة من السكان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

34.9% خلال الفترة نفسها. كما نتج عن ذلك البرنامج وعن تنامي دور القطاع الخاص في مجالات كان نشاطه فيها محدوداً خلال العقود السابقة كالتعليم والصحة مزيداً من اللامساواة الاجتماعية والذي انعكس في التحيز ضد الفئات الفقيرة. وقد تبنت الدولة سياسات تدخلية لصالح تلك الفئات من خلال تعزيز دور شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار السلبية المؤقتة لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

وترتفع نسبة المستفيدين من المساعدات الخيرية والرعاية الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في الدول العربية بصورة عامة، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من 90% في اليمن مقارنة بمصر (65%) ولبنان (64%)، وحتى بفلسطين التي تبلغ النسبة فيها حوالي 80% بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية وحادثة السلطة السياسية فيها. ويمكن أن يبرر ارتفاع نصيب النشاط الخيري في اليمن بالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع من



ناحية، وتجذر القيم الدينية وعلاقات التكافل المجتمعية من ناحية ثانية، وحادثة نشأة وتجربة منظمات المجتمع المدني التي تلجأ إلى الحلول التقليدية لمواجهة الفقر من ناحية ثالثة، فضلاً عن تلبية هذه المنظمات لرغبات الأغنياء والموسرين في توجيه تبرعاتهم نحو تلك المجالات. وقد بينت إحدى الدراسات أن مساهمة الجمعيات والمؤسسات الخيرية تشكل 17.4% من

يتطلب تقليص الفقر التركيز على التمكين بدرجة أكبر والرعاية بدرجة أقل

دخل الأسر الفقيرة. لذلك، يبقى دور وأثر الجمعيات والمؤسسات الخيرية في تقليص الفقر وتمكين الفقراء من المشاركة في السوق محدوداً، ويتطلب مضاعفة الجهود وتطوير أساليب المساعدة لتركز على التمكين.

دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر

توسعت مجالات نشاط المجتمع المدني في اليمن خلال السنوات الأخيرة لتشمل التخفيف من الفقر، مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، تقديم الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، المعلوماتية والثقافة، والدفاع عن الحقوق والحريات وحماية البيئة. وتعكس هذه المجالات المفهوم الواسع للفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير والقدرة على المشاركة. ومع ذلك، فإن تأثير هذا النشاط في مكافحة فقر الدخل لا يزال محدوداً وضعيف التأثير نتيجة لتقليدية ونمطية أساليب عمل منظماتها وعدم قدرتها على ابتكار آليات وبرامج تنمي الروح التطوعية لدى الفئات الاجتماعية الغنية وتزيد من مصادر التمويل. وتتمثل الأنشطة في مجال مكافحة فقر الدخل في الآتي:

- تسهيل حصول الأفراد والأسر الفقيرة على القروض حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بدور الوسيط والضامن لتسديد أقساط القروض الصغيرة التي يحصل عليها الفقراء من البنوك

جدول: ... الوساطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتسهيل تنفيذ مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة في عام 2000		
القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (دولار)
الصحة	67	3,217,084
التعليم	525	28,405,745
المياه	176	9,071,308
البيئة والصرف الصحي	22	2,327,289
الإجمالي	790	43,021,426

ومن منظمات شبه حكومية كالصندوق الاجتماعي للتنمية وغيره. وتعد الجمعيات التعاونية الزراعية والسمكية الأكثر نشاطاً في هذا المجال بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات المتخصصة التي تمارس نشاطاً محدوداً في هذا المجال لخدمة الفئات الاجتماعية المهمشة.

- تقديم مساعدات نقدية شهرية لبعض الأسر الفقيرة من خلال سبع منظمات أهلية على مستوى اليمن. وتعتبر

مؤسسة السعيد الخيرية وهي منظمة أسستها إحدى البيوت التجارية أبرز المؤسسات الأهلية في هذا المجال وخاصة في مدينة تعز وبعض المناطق الريفية.

- تقديم مساعدات مالية في المناسبات الدينية وبشكل خاص أثناء عيدي الفطر والأضحى والذي يمثل أحد الأنشطة التي تقوم بها معظم منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الرعاية الاجتماعية، والتي بدورها تمثل 46% من مجموع منظمات المجتمع المدني.

- تقديم مساعدات عينية للأفراد والأسر الفقيرة في بعض المناسبات مثل تقديم الزبي المدرسي والحقيبة المدرسية للأطفال الفقراء في بداية كل عام دراسي، تقديم الملابس للأطفال الفقراء في الأعياد، تقديم بعض المواد الغذائية كالقمح والسكر والزيت للأسر الفقيرة في بعض المناسبات وتوزيع لحوم الأضاحي في عيد الأضحى.

- تقديم الملابس والأغطية للأسر الفقيرة التي تواجه ظروفاً صعبة أو كوارث طبيعية.

إن جهود منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة فقر الدخل لا تستهدف - وليس في استطاعتها - القضاء على الفقر الهيكلي، وإنما تسعى للتخفيف من حدته. وتبقى مساهمة منظمات المجتمع المدني وتدخلاتها في هذا المجال محدودة التأثير والفاعلية، لا سيما إذا قورنت بجهود الدولة حيث وصل عدد الأسر التي تحصل على مساعدات مالية شهرية من صندوق الرعاية الاجتماعية إلى حوالي 450 أسرة في نهاية عام 2000 بمبلغ إجمالي بلغ 7 مليار ريال.

ومع ذلك، تمثل مكافحة الفقر البشري النشاط الأكثر أهمية وتأثيراً لمنظمات المجتمع المدني. ويرجع ذلك إلى طبيعة تدخلاتها في هذا المجال ومساهمتها في الحد من تأثير التفاوت على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي يمكن لها بالإضافة إلى البرامج الحكومية أن تترك آثاراً ونتائج ملموسة بطول الساحة اليمينية وعرضها. فالمساواة في الحقوق السياسية في مجتمع شديد التفاوت اقتصادياً تصبح شكلية، وتتحول المشاركة السياسية للفئات الفقيرة والمهمشة وذات الوعي الاجتماعي والثقافي

إطار: ... مزايا وطبيعة تدخلات منظمات المجتمع المدني على الرغم من أهمية دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية إلا أنه لا يمكن أن يحل محل الدولة ولا سيما في مكافحة الفقر. وترجع مزايا دوره إلى أن خدماته موجهة للفئات الأكثر فقراً، فضلاً عن أن طبيعة تدخلاته تتصف بأنها سريعة وتقوم على المشاركة وتهدف إلى التمكين وتوفير بدائل وخيارات متنوعة، على العكس من التدخلات الحكومية التي تنسم بالبطء ولا تتيح للمستفيدين فرصاً للمشاركة ولا توفر بدائل متعددة.

المحدود إلى مجرد تعبئة سياسية تركز السيطرة السياسية. لذلك، تكمن أهمية ودور منظمات المجتمع المدني في أن جهودها موجهة لهذه الفئات التي تكاد تكون محرومة من أية قدرات.

دور المجتمع المدني في مجال التعليم والثقافة والمعلوماتية

يأتي التعليم والتدريب في مقدمة اهتمامات منظمات المجتمع المدني رغم أن عدد منظمات المجتمع المدني التي تخصص في تقديم الخدمات التعليمية لم يتجاوز تسع منظمات في نهاية عام 2000 ويقتصر نشاطها على المدن الرئيسية. وتقوم المنظمات في هذا المجال - كما هو الحال في مجالات أخرى - بدور الوسيط بين المستفيدين من ناحية والمنظمات الدولية أو المنظمات الأجنبية الحكومية وغير الحكومية أو المنظمات والصناديق الحكومية وشبه الحكومية اليمينية من ناحية أخرى. وتبرز أهمية دورها في توفير الخدمات التعليمية وتركيزها على الفئات الاجتماعية والمناطق التي أهملتها البرامج والمؤسسات الحكومية.

وتكرس بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية نشاطها لخدمة المجتمعات المحلية الريفية على الرغم من تواجدها في المدن الكبرى. ويتم إنشاء عدد محدود من المنظمات وإدارتها من قبل أفراد ينتمون إلى مناطق ومجتمعات ريفية، مما يجعلها أقرب إلى المؤسسات الأهلية منها إلى الجمعيات. ويمثل التعليم أهم أنشطتها رغم انحصار مهامها في هذا المجال على البحث عن مصادر لتمويل بناء المدارس الريفية، إلى جانب جهود محدودة في توزيع الحقيبة والأدوات المدرسية والزي على التلاميذ الفقراء في هذه المناطق. أما المنظمات التي تقدم الخدمات للفئات الاجتماعية

إطار: .. نشاط مؤسسة السعيد الخيرية في مجال التعليم

- قدمت جمعية السعيد الخيرية منذ تأسيسها في عام 1971 إسهامات نوعية في مجال التعليم تتمثل في الأنشطة الآتية:
- إنشاء وتأسيس 125 مدرسة في مختلف المحافظات وتسليم إدارتها لوزارة التربية والتعليم.
 - إنشاء وتأسيس 144 مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم في مختلف المحافظات.
 - تقديم منح دراسية لـ 559 طالباً وطالبة في جامعتي صنعاء وتعز خلال الفترة 88-1997.
 - تقديم منح لـ 82 طالب وطالبة للدراسة في جامعات خارج اليمن خلال الفترة 88-1997.
 - تقديم 26 منحة دراسية لطلبة الدراسات العليا خلال الفترة 88-1997.
 - تقديم 503 منحة مالية لمساعدة التلاميذ الفقراء في التعليم الأساسي والثانوي.
 - إنشاء معهد للتعليم التقني في ريف مدينة تعز.

المهمشة وفي الأحياء والمناطق العشوائية في الحضر فإنها عادة ما تتولى إنشاء أو إدارة مدارس أو معاهد خاصة بأطفال تلك الفئات، في حين لا تحبذ تلك المنظمات التي تنشط على مستوى المدن أو على مستوى المجتمع ككل إدارة مدارس وإنما يقتصر دورها على عملية الإنشاء.

إطار: نشاط منظمات المجتمع المدني في مجال تعليم أطفال الفئات المهمشة في العاصمة

أسس سكان الأحياء العشوائية حوالي خمس منظمات غير حكومية في أربعة أحياء من العاصمة صنعاء هي حي المؤتمرات، حي 45، حي نعم وحي باب السبح. وقد قامت هذه المنظمات وبمساعدة مالية من منظمات غير حكومية أجنبية بإنشاء أربع مدارس للتعليم الأساسي لأطفال الفئات المهمشة. كما أنشأت إحدى منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال خدمة الفئات المهمشة مدرسة ابتدائية ومركزاً لمحو الأمية في حي عصر، وتدير منظمة أخرى روضة لأطفال هذه الفئة. ومع أن هذه المدارس تعتمد المناهج الرسمية إلا أن مستوى التعليم فيها متدنٍ جداً، وتعاني من تدني تأهيل المعلمين ومن ضعف التزام العاملين.

ويشمل نشاط هذه المنظمات تقديم خدمات أخرى متعددة تخدم التعليم بشكل مباشر أو غير مباشر مثل توفير السكن في المدن للطلاب الفقراء القادمين من الريف، كفالة بعض طلاب

العلم، تقديم مساعدات نقدية شهرية للطلاب الفقراء، توزيع مواد غذائية للنساء الفقيرات

الملتقيات بفصول محو الأمية لتشجيعهن على الاستمرار في فصول محو الأمية، تقديم وجبات طعام للتلاميذ الفقراء، تقديم جوائز نقدية أو عينية للمتفوقين من الطلاب، وتنظيم دورات تدريبية للمعلمين بهدف تحسين أدائهم التعليمي أو جعل التعليم أكثر ديمقراطية، تنظيم ندوات ولقاءات تثقيفية بهدف إقناع الأسر الفقيرة بضرورة إلحاق أطفالها بالتعليم.

جدول: المساكن الطلابية لجمعية طيبة الخيرية			
عدد الطلاب	عام التأسيس	المدينة	
350	1996	المكلا	طيبة الخيري
80	1999	سيئون	طيبة الخيري الجامعي
350	1995	صنعاء	طيبة الخيري الجامعي
150	1999	صنعاء	طيبة الخيري التعاوني
250	2000	الحديدة	طيبة الخيري
70	1998	المكلا	خديجة الاجتماعي
250	2001	المكلا	حضر موت الجامعي

ولا تظهر البيانات الإحصائية الرسمية إسهامات المجتمع المدني في بناء المدارس نتيجة أن معظم المدارس التي تقوم منظمات المجتمع المدني ببنائها تدار من قبل وزارة التربية والتعليم وبالتالي تدرج ضمن المدارس الحكومية. ويظهر المسح التربوي لعام 2000/1999 أن إجمالي عدد مدارس التعليم العام بلغ 13,973 مدرسة منها 13,798 مدرسة حكومية و12 مدرسة خاصة أجنبية و163 مدرسة أهلية وخاصة. وتتبع المدارس الأهلية القطاع الخاص، إذ لا يتناسب هذا الرقم مع بيانات أخرى حول مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء المدارس حيث تشير البيانات أن الصندوق الاجتماعي للتنمية على سبيل المثال قد تعاقد في عام 2000 على تمويل إنشاء 222 مشروعاً في مجال التعليم تنفذها تلك المنظمات.

واكتسب المجتمع المدني أيضاً أهميته في مجال الثقافة والمعلوماتية خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي عندما تمكن من كسر احتكار الدولة لهذين المجالين. وقد تزايد عدد الصحف والمجلات الحزبية والأهلية في اليمن حتى وصلت إلى 65 مجلة وصحيفة أهلية وحزبية ونقابية في عام 2000، فضلاً عن تأسيس عدد من مراكز الأبحاث والدراسات والمعلوماتية لتقدم رؤى ثقافية وقواعد معلومات بديلة أو مكملة.

إطار: .. نشاط المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار

تأسس المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار في مايو 1999 وتمثلت أهم أهدافه في:
* تشجيع البحث العلمي ونشر المعرفة وتطوير قطاع المعلومات وتوسيع دائرة الحوار بين الباحثين والمفكرين والقيادات السياسية.

* بدأ المركز في إصدار مجلة شهرية "الموقف" ابتداءً من يوليو 1999 بالإضافة إلى نشرة أسبوعية.

* نظم المركز عدداً من حلقات النقاش والندوات أهمها: الانتخابات الرئاسية والآفاق الديمقراطية في اليمن (سبتمبر 1999)، الانتخابات الرئاسية ودلالاتها الوطنية والديمقراطية (سبتمبر 1999)، الصحافة اليمنية وصناعة الرأي العام (مايو 2000)، القانون والمجتمع في اليمن (مايو 2000)، الوحدة اليمنية والتغيرات العربية والدولية (مايو 2000)، المجتمع المدني في اليمن: تقييم واستشراف (نوفمبر 2000).

دور المجتمع المدني في مجال الصحة

تتسم الطبيعة الجغرافية لليمن بصعوبة التضاريس والتي مع التشتت السكاني تجعل مهمة تحسين الخدمات الصحية الحكومية في المناطق الريفية والبعيدة أمراً صعباً. ويواجه القطاع الصحي الحكومي مشكلات إدارية ومؤسسية تعيق توفير الخدمات الصحية في كافة المناطق على نحو مناسب، فضلاً عن محدودية المخصصات المالية وسوء توزيعها وتدني كفاءة استخدامها. لذلك، تولي منظمات المجتمع المدني أهمية خاصة لتقديم الخدمات الصحية في ضوء تلك الأوضاع، لا سيما خدمات الصحة الأولية للفئات الفقيرة وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وتتمثل أهم المشاريع الصحية لتلك المنظمات في إنشاء المراكز الصحية في المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة، إنشاء عيادات تنظيم الأسرة، إدارة عيادات ومراكز صحية خيرية، تقديم مساعدات مالية للمرضى الفقراء، ودعم المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات الحكومية بالأدوية والمعدات والأجهزة الطبية. كذلك، أقامت بعض المنظمات مستشفيات خيرية مثل مستشفى لطب العيون في مدينة المكلا الذي أنشأته جمعية الإحسان الخيرية بالتعاون مع مؤسسة البصر الخيرية العالمية، ومستشفى للأمراض النفسية والعصبية في صنعاء والذي أسسته وتديره جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية.

إطار: ... مساهمة جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية في تقديم الخدمات الصحية خلال الفترة 1990-2000

تولي جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية تحسين الأوضاع الصحية للفئات الفقيرة والمحرومة أولوية في نشاطها. وتقدم الجمعية خدمات صحية في مجال الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأمراض المستوطنة والمعدية، والصحة الإنجابية، والصحة النفسية ورعاية العجزة والمعوقين. وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماتها العلاجية خلال الفترة 1990-2000 ما يزيد على نصف مليون مريض ومريضة في المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية التي تديرها بالإضافة إلى المستفيدين من خدمات القوافل والأسابيع الصحية. وتبذل الجمعية جهوداً في رفع الوعي الصحي ونشر الثقافة الصحية حيث أقامت العديد من المحاضرات حول الصحة الإنجابية وندوات توعية صحية فضلاً عن حلقات النقاش لطلاب الجامعة.

إطار: .. أنشطة الجمعية الشعبية الخيرية في مجال الخدمات الصحية

تأسست الجمعية الخيرية الشعبية في نوفمبر 1995 في مدينة صنعاء وأسست فروعاً لها في معظم محافظات الجمهورية. وقد نشطت الجمعية في مجالات مختلفة منها إقامة الأعراس الجماعية، تسديد الالتزامات المالية للسجناء المعسرین، توزيع كسوة العيد على الفقراء، بناء المساجد وترميم المدارس، وتأهيل المعاقين. ويعد نشاط الجمعية في المجال الصحي الأكثر وضوحاً وتميزاً، فقد قامت الجمعية خلال الفترة 1995-2000 بتنفيذ عدد من المشروعات والبرامج الصحية أهمها: مكافحة أمراض الملاريا والتيفوئيد في بعض المحافظات، إدارة مستشفى السلام للأمراض النفسية بالحديدة، توزيع أدوية مجانية على المستشفيات والعيادات النفسية في عدد من المحافظات، وإنشاء العيادات الشعبية الخيرية في مدينة صنعاء بالتعاون مع منظمة البر الدولية. كذلك سيرت الجمعية قوافل طبية خيرية لتقديم الخدمات الطبية لسكان المناطق النائية في 11 محافظة وأجرت عمليات جراحية للمرضى الذين لم تمكنهم ظروفهم المالية من الوصول إلى المدن الرئيسية لإجراء العمليات.

وتتسم الخدمات الصحية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني بالتكامل والشمول ومراعاة الجوانب الإنسانية، فالجمعية اليمنية لمكافحة الجذام على سبيل المثال لا يقتصر نشاطها على المساعدة في علاج المصابين بالجذام وإنما يمتد ليشمل إعالة المرضى الفقراء وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم وأفراد أسرهم وتنظيم برامج لإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً ومهنياً. لذلك، أنشأت الجمعية معملًا للملابس وأهلت مجموعة من النساء المريضات بالجذام للعمل فيه فضلاً عن تنفيذ عدد من برامج التأهيل المهني للمرضى الذكور في مجالات تصنيع الأحذية الطبية وأعمال البناء وتربية الحيوانات والدواجن.

واستطاعت بعض منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الصحة أن تطور أساليب إدارية وتنظيمية مبتكرة. ففي المركز الصحي في مدينة الحامي بمحافظة حضرموت والذي أنشئ بجهود شعبية تم تشكيل لجنة من أهالي البلدة تقوم بمساعدة مدير المركز الذي تم تعيينه

الحاجة
إلى
آليات
إدارية
مبتكرة
في المجال
الصحي

من قبل وزارة الصحة في إدارة المركز والإشراف على الخدمات. وقامت اللجنة في هذا الصدد بتنظيم مشروع الملف الصحي العائلي لكافة سكان المدينة.

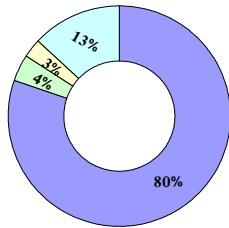
ورغم أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً تكاملياً مع الدولة في تقديم الخدمات وفي تصحيح اختلالات توزيعها بين المناطق وفئات المجتمع من خلال تركيز نشاطها على المناطق المحرومة والفئات الفقيرة، إلا أن خريطة الخدمات الصحية لمنظمات المجتمع المدني تتشابه مع الخريطة الصحية الحكومية. وتبين بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة للذين قاما بتمويل بعض المشروعات الصحية التي نفذتها منظمات المجتمع المدني خلال عامي 1999 و2000 أن المحافظات التي يتدنى نصيبها من الخدمات الصحية الحكومية تدنت حصتها كذلك من تلك المنفذة من قبل المجتمع المدني.

ويثير الاختلال في توزيع المشاريع الصحية غير الحكومية عدم قدرة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات واحتياجات السكان والتي تأتي في مقدمتها الخدمات الصحية. وقد يتبادر إلى الذهن أن المنظمات المحلية تتنافس فيما بينها للحصول على التمويل لتنفيذ المشروعات في مناطقها، وبالتالي تتمكن المنظمات الأكثر خبرة -في ظل غياب أو ضعف المعايير المستخدمة لدى الصناديق التمويلية أو حتى الجهات المانحة الأجنبية- من الفوز بالتمويل مقابل حرمان منظمات أخرى قد تكون حاجة منطقتها أعلى لمثل ذلك المشروع.

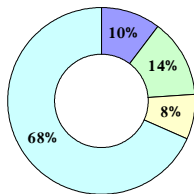
وتساهم منظمات المجتمع المدني أيضاً في تقديم الخدمات الصحية غير الدائمة كحملات التحصين ونشاط التوعية الصحية وخدمات العيادات المتنقلة، كما تعمل على تقديم خدمات هامة تؤثر على الوضع الصحي للسكان كتوفير مياه الشرب النقية، إذ ترتبط صحة الفرد والمجتمع بمدى توفر مياه الشرب النقية. وتبرز أهمية دور هذه المنظمات في مجال توفير مياه الشرب النقية من أن شبكات المياه العامة توفر إمدادات المياه لحوالي 26.3% من المساكن في اليمن مقابل

11.5% للشبكات التعاونية التي يتركز نشاطها في الريف للتخفيف من التحيز الحضري، في

مصادر مياه الشرب في الحضر



مصادر مياه الشرب في الريف



مصادر أخرى 13% شبكات خاصة 4% شبكات تعاونية 3% شبكات عامة 80%

حين يحصل بقية السكان على المياه من شبكات القطاع الخاص أو من مصادر أخرى في الريف كالآبار والعيون والسدود والبرك.

أما بالنسبة للأوضاع الصحية للمرأة، فإن محدودية وظائفها الاجتماعية ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية ساهمت في تعاضم وظائفها البيولوجية والفسولوجية. ويبلغ معدل خصوبة المرأة في اليمن حوالي 5.9 مولود حي لكل امرأة خلال سني عمرها الإنجابي والذي انخفض من 7.4 في عام 1994 مما أدى إلى تراجع معدل نمو السكان من 3.7% حسب نتائج التعداد السكاني لعام 1994 إلى 3.5%. ومع ذلك، لا زال معدل الخصوبة ومعدل النمو السكاني أعلى من مثيليهما على مستوى العالم، الأمر الذي يسمح بالاستنتاج بأن صحة الأم والطفل تمثل واحدة من أهم المشكلات الصحية في اليمن.

وفي ظل ذلك الوضع، شرعت الحكومة ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في تبني استراتيجية وتنفيذ برامج لتنظيم الأسرة، وهي بداية متأخرة نسبياً مقارنة بجهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، إذ بدأت الجمعية اليمنية لرعاية الأسرة في تنفيذ برامج تنظيم الأسرة منذ إنشائها في عام 1975 مستهدفة تحسين الأحوال الصحية للأمهات والأطفال. وقد

الصحة الإيجابية
وتنظيم الأسرة
أهم أنشطة
المنظمات النسوية

جدول () الخدمات الصحية التي قدمتها الجمعية اليمنية لرعاية الأسرة للنساء اللاتي ترددن عليها في عام 2000		
المرکز الصحية والمحافظات	خدمات تنظيم الأسرة	خدمات أمومة وطفولة
في أمانة العاصمة	2934	13169
مراكزها في تعز	2885	9584
مراكزها في الحديدة	763	15084
مراكزها في عدن	840	24547
مراكزها في المكلا	208	1823
مراكزها في إب	696	6219
عياداتها المتنقلة في محافظة صنعاء	116	4928
عياداتها المتنقلة في الحديدة	92	7240
عياداتها المتنقلة في المكلا	29	3277
عياداتها المتنقلة في تعز	177	1419
187 مركزاً تابعاً لوزارة الصحة والمجالس المحلية	38338	-
المجموع	47078	87290

نما عدد منظمات المجتمع المدني المتخصصة في رعاية المرأة والأسرة ليصل إلى حوالي 96 جمعية في عام 2000. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من المنظمات الناشطة في مجالات أخرى كالرعاية الاجتماعية أو تنمية المجتمعات المحلية أو رعاية الفئات الخاصة أو التنمية الثقافية تعتبر تقديم الخدمات الصحية عموماً وصحة الأمومة والطفولة بشكل خاص جزءاً من نشاطها. وتظهر نتائج المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل الذي أجري في عام 1997 أن جمعية رعاية الأسرة اليمنية وفرت 2.1% من مجموع الوسائل الحديثة المستخدمة

لتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى تحصين الأطفال والحوامل، إجراء الكشف الطبي للأطفال والنساء وخاصة الحوامل، وتوفير اختبار الحمل والفحوص المختبرية. وتنشط الجمعية كذلك في تنظيم الندوات الصحية وفي غيرها من مجالات التوعية في مختلف المحافظات.

ويعد تناول القات أحد العوامل المؤثرة سلباً على صحة المواطن اليمني. وقد سعت الحكومة من خلال محاولات عديدة لتنظيم تناوله، إلا أن جهودها لم يحالفها النجاح بسبب اعتمادها على قرارات تنظيمية إدارية فقط دون أن تصاحبها إجراءات في جانبي العرض والطلب أو تقديم خيارات وبدائل مقنعة. كذلك، لم تعر معظم منظمات المجتمع المدني مسألة انتشار القات أي اهتمام، بل أن هذه المنظمات نفسها - باستثناء المنظمات التي تقتصر عضويتها على النساء- بما في ذلك الأحزاب والتنظيمات العاملة في مجال الدراسات والبحوث وحقوق الإنسان، تعقد جلسات لتناول القات في مقراتها؛ ناهيك عن المنظمات المعنية بتنمية المجتمعات المحلية والتي تنظم جلسات يومية تقريباً لتناول القات في مقراتها يتم خلالها مناقشة خطتها وبرامجها. وتخلق هذه العادة عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في عضوية تلك المنظمات وفي أن تكون فاعلة في أنشطتها.

وتنشط ثلاث منظمات أهلية في مجال مكافحة تناول القات على مستوى البلاد ككل. وتعتبر الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات التي تتبع مؤسسة العفيف الثقافية أكثرها نشاطاً حيث تمكنت من تحقيق بعض النجاح في إبراز سلبيات هذه الظاهرة ولفت الانتباه إلى الأخطار التي يمكن أن تنتج عن استمرار التوجه نحو زراعته واستهلاكه. واستطاعت الجمعية أيضاً أن تشكل مجموعات من المناهضين للقات من خلال برامجها الهادفة إلى خلق توجهات سلبية تجاه تناول القات والموجهة إلى الشباب وطلاب الجامعات وتلاميذ المدارس وخاصة من لم يسبق لهم تناول القات.

تتطلب
مكافحة
انتشار القات
إجراءات في
جانبي
العرض
والطلب

إطار: ... نشاط الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات

* تأسست الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات في عام 1992 في مدينة صنعاء وتضم في عضويتها وزراء سابقين وأساتذة جامعات ورجال أعمال وموظفين وطلاب. وتهدف الجمعية إلى خلق وعي عام مضاد لتناول القات في أوساط مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وبين الطلاب بشكل خاص، والعمل على تغيير أسلوب حياة الأفراد والمجتمع والقيام بأعمال إنتاجية بدلاً من هدر الوقت في تعاطي القات مع توفير بدائل لقضاء أوقات الفراغ والترفيه كالأندية والمنتزهات، بالإضافة إلى السعي للحد من انتشار زراعة القات وتشجيع زراعة وإنتاج محاصيل زراعية أخرى.

* تقوم الجمعية بإصدار نشرة ربع سنوية تسمى "يمن بلا قات" للتعريف بالجمعية وأنشطتها ونشر وعي اجتماعي مناهض لتعاطي القات.

* نظمت الجمعية في عام 1995 انعقاد الندوة العلمية الأولى لمواجهة أضرار القات بعنوان "القات: الظاهرة، المشكلة والآثار" والتي قدمت فيها مجموعة من الأوراق البحثية خلصت إلى أن أكثر برامج مكافحة القات نجاعة وفعالية هي البرامج الموجهة للأطفال والمراهقين، نتيجة أن تشكيل توجهات الأطفال والمراهقين أكثر سهولة من تغيير اتجاهات البالغين والكبار فضلاً عن أن الاتجاهات التي يتم تشكيلها في مرحلة الطفولة أكثر ثباتاً واستمراراً. لذلك، تركز الجمعية أنشطتها وبرامجها لطلاب المدارس الذين اعتبرتهم أهم الفئات المستهدفة.

* نفذت الجمعية البرنامج الأول لمكافحة القات في عام 1999 تحت شعار "معاً في مواجهة أضرار القات" بتمويل من مؤسسة أوكسفام وجهات أخرى. واستهدف البرنامج حوالي 228 ألف طالب في المدارس الأساسية والثانوية في أمانة العاصمة حيث تمت طباعة ملصقات ومطويات وجدول حصص مدرسية تم توزيعها في المدارس وعلى السيارات والمكتبات والأكشاك والعيادات والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. أما البرنامج الثاني فقد نفذ في عام 2001 على مرحلتين، استهدفت المرحلة الأولى المجتمع بكل شرائحه وغلب عليها الطابع الإعلامي والدعائي من خلال المطويات والملصقات والندوات... الخ، في حين غطت المرحلة الثانية حوالي 1.6 مليون طالب في مدارس أمانة العاصمة ومحاافظات تعز، عدن، لحج، إب وحضرموت خلال الفترة 3 فبراير-31 مارس 2001.

* شاركت الجمعية في فعاليات السوق الخيري الذي نظمته مدرسة رابعة العدوية للبنات في فبراير 2001 من خلال عرض الملصقات وتوزيع الدراسات والمقالات والأبحاث العلمية الخاصة بأضرار القات. كما شاركت الجمعية في الشهر نفسه في المهرجان الثقافي الرياضي السنوي الثاني لمدارس أمانة العاصمة الذي نظمته إدارة الأنشطة المدرسية بمكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة، وتمثل نشاطها في توزيع كتب وعرض أفلام وثائقية عن أضرار القات الصحية والنفسية والاقتصادية... الخ.

التلازم بين التنمية والبيئة

إن اهتمام المجتمع المدني بقضايا البيئة في اليمن لم يرتبط أو يتزامن مع نشأة منظمات المجتمع المدني الحديث، حيث شهد المجتمع اليمني عبر تاريخه قيام التنظيمات الأهلية التقليدية المعنية بقضايا البيئة كجماعات إدارة الموارد الطبيعية وجماعات مستخدمي المياه وغيرها. وقد طورت تلك الجماعات أعرافاً للتعامل مع البيئة، فطورت نظام " الحمى " لإدارة

المراعي وتنظيم عمليات الاحتطاب، وأعرافاً لتنظيم الاصطياد البحري من خلال تحديد أوقات ومواسم الاصطياد لبعض أنواع الأسماك والأحياء البحرية والكمية المسموح باصطيادها من كل نوع. ووضعت جماعات مستخدمي المياه وشبكات المساعدة المتبادلة أعرافاً لنظام تقاسم المياه ومسئوليات صيانة المرافق المائية.

إطار:.... الفكر التنموي والبيئة

يؤكد الفكر التنموي الحديث على ضرورة أن تسير الجهود التنموية بشكل متوائم مع الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو في يونيو 1992 نقطة تحول في هذا المجال حيث أقر المؤتمر أن التنمية المستدامة هي التي تلبى الشروط البيئية بقدر تلبيةها للاحتياجات الإنسانية والحياتية، وأن التنمية إن لم تستخدم الموارد الطبيعية استخداماً بيئياً رشيداً وتحافظ على مقومات البيئة وتجدها فإنها تنمية غير قابلة للاستمرار.

ومع عقد التسعينات من القرن الماضي ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة والتي لم يكن يوجد منها سوى منظمة واحدة تهتم بشئون البيئة قبل عام 1990، كما تنوعت اهتماماتها لتشمل مشاكل التلوث الكيميائي والإشعاعي والمحافظة على التنوع الحيوي والصحة الوقائية...الخ. ويظهر نشاط المجتمع المدني في مجال حماية البيئة على ثلاث مستويات. يمثل المستوى الأول المنظمات الناشطة في مجال حماية البيئة بشكل عام والتي بلغ عددها 31 جمعية مع نهاية عام 2000. ويشمل المستوى الثاني المنظمات التي تخصص في جانب محدد من جوانب الحفاظ على البيئة كجمعيات حماية

تفاوت مستويات
نشاط منظمات
المجتمع المدني
في مجال حماية
البيئة

جدول: أهم جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة	
المحافظة	الجمعية
حضر موت	أصدقاء البيئة بشحير
شبو	جمعية تربية المواشي وتطوير المناحل
حضر موت	الحفاظ وحماية البيئة والإنسان من التلوث
الأمانة	جمعية حماية البيئة
حضر موت	أنصار البيئة والتنمية بالغيل
إب	حماية البيئة والحفاظ على التراث
تعز	تعز للحفاظ على البيئة
الحديدة	جمعية حماية الخيل
تعز	أصدقاء البيئة اليمنية
الحديدة	جمعية صيادي الصليف

التنوع البيئي ومنها جمعيات الحفاظ على النخيل أو النحل أو الخيل أو المياه..الخ. أما المستوى الثالث والأخير فيضم جمعيات التنمية المحلية التي تركز جزءاً من نشاطها في مجال حماية البيئة مثل جمعية وادي شطة لمستخدمي المياه (إب)، جمعية إقامة الحواجز

والسدود (حضر موت)، جمعية النحلة الحمراء التعاونية الزراعية (الحديدة)، جمعية حماية النخيل بغيل باوزير (حضر موت)، وجمعية مزارعي القطن التعاونية الزراعية (الحديدة). وتقوم بعض هذه الجمعيات بمشروعات هامة لتحسين معيشة سكان مناطق محددة وفي الوقت نفسه المحافظة على البيئة مثل تنفيذ جمعية القبة الخضراء لمشروع صرف صحي في أحد الأحياء العشوائية بأمانة العاصمة في عام 1998 بتمويل من منظمة "كير" الأجنبية، وتبني جمعية حضر موت الاجتماعية الخيرية لمشروع تشجيع زراعة النخيل بوادي حضر موت في عام 1997 وتفاوضها مع شركات استخراج النفط بشأن إعادة حقن المياه في مناطق التنقيب. وينفذ عدد من هذه الجمعيات مشاريع بيئية في مجال حصاد مياه الأمطار والسيول ومكافحة التصحر وتنمية مناطق الرعي وترشيد الاحتطاب والحفاظ على الثروة السمكية... الخ.

وتجد المنظمات المعنية بقضايا البيئة دعماً من نظيراتها الأجنبية التي توفر التمويل الكلي أو الجزئي لبعض مشروعاتها. كما تمثل قضايا البيئة مجالاً للتعاون ومثالاً للشراكة بين الدولة

ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية. فعلى سبيل المثال تم الاتفاق في عام 2000 بين ممثلين عن المجلس المحلي لمديرية شبام حضر موت وممثلي المنظمات غير الحكومية في المديرية مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني لإنشاء جمعية للمستفيدين تمثل المجتمع المحلي وتقوم بتنفيذ مشروع النظافة بالمدينة بدعم من المشروع الألماني. ويتضمن ذلك المشروع توفير وتأهيل آليات وأدوات النظافة وتسوير أماكن تجميع القمامة وتنظيم حملات توعية في أوساط المواطنين وبين تلاميذ المدارس.

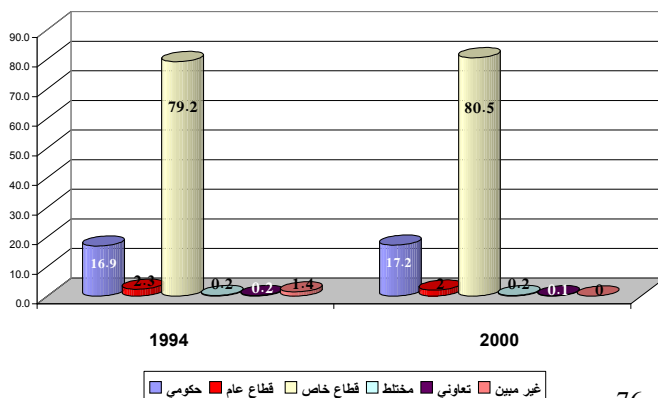
إطار: .. جمعية الحداد الخيرية ونشاطها في المحافظة على البيئة

تعتبر جمعية الحداد الخيرية في محافظة لحج من أنشط منظمات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة. وقد تضمنت خططها للفترة (1995-2000) ستة مشروعات بيئية في تطوير نظام الري في قرية المخشابة، مكافحة انتشار الأمراض والأوبئة الناجمة عن الحيوانات النافقة، مشروعات الدفاعات الجانبية لحماية الأراضي الزراعية من الانجراف، إصلاح قنوات الري السيلي، إنشاء شبكة صرف صحي للقرية ومشروع نظافة وتطهير المستشفيات لمكافحة انتشار البعوض.

مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

يغلب على نشاط منظمات المجتمع المدني في اليمن الطابع الرعائي والخدمي، ومع ذلك تعمل بعض منظماته على توفير فرص عمل دائمة أو مؤقتة لا سيما للفئات الفقيرة والعمال غير المهرة. ولا شك أن تنامي نشاط

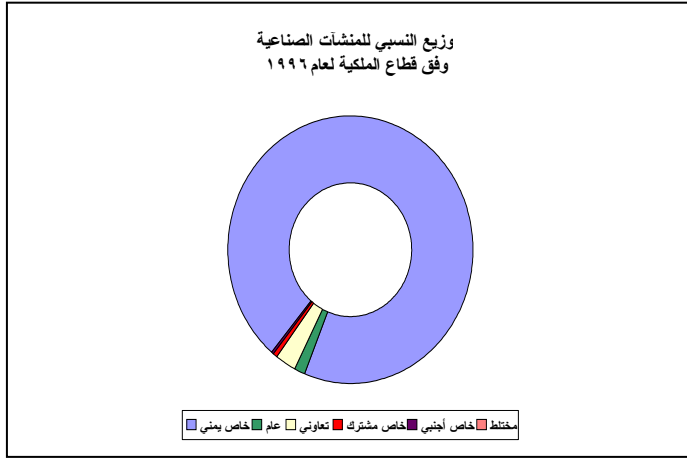
التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاعات الاقتصادية



منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات التعليم والصحة وفي مجال البيئة والمعلوماتية وغيرها يترتب عليه - وإن بشكل غير مباشر - توفير فرص العمل الدائمة والمؤقتة لأفراد يعملون في هذه المشروعات أثناء إنشائها ثم في مرحلة تشغيلها. وتشير بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة لعامي 1999 و2000 أنهما قد ساهما من خلال المشروعات التي قاما بتمويلها ونفذتها منظمات المجتمع المدني في توفير حوالي 35,544 فرصة عمل دائمة وما يزيد عن 2.4 مليون فرصة عمل مؤقتة (عامل/يوم).

كذلك توفر منظمات المجتمع المدني فرص العمل من خلال فتح مجالات العمل بأجر في أجهزتها المالية والإدارية خاصة مع الاتجاه العالمي نحو الاعتراف بأهمية العمل المأجور في تلك المنظمات وتحول هذا العمل التطوعي إلى عمل مؤسسي. وتشير نتائج مسح ميداني أجري في عام 1997 أن 43 منظمة وفرت 1,746 فرصة عمل دائمة ومؤقتة في أجهزتها. كما تساهم المنظمات في توفير فرص العمل بشكل غير مباشر أيضاً فيما تقدمه من تدريب وتنمية الحرف والمواهب والقدرات الفردية من ناحية، وتسهيل تملك الأصول من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعل العمل الأهلي يتوسع من المجالات الخيرية والرعاية إلى مجالات الإنتاج والتنمية. ويعتبر التدريب والتأهيل بالنسبة للأفراد أصلاً من الأصول التي يمتلكونها والتي يتمكنون من خلالها المشاركة في السوق والحصول على دخل مستديم. وتتعاظم أهمية دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال بسبب اختلالات نظام التعليم الحكومي وتردد القطاع الخاص في التوسع وارتفاع تكاليف خدماته في هذا المجال.

ولا تظهر البيانات الإحصائية مساهمة المجتمع المدني في مجال خلق فرص العمل على مستوى الاقتصاد الوطني، وإنما تشير البيانات المتوفرة إلى عدد المشتغلين في نوع واحد من منظمات المجتمع المدني فقط هي الجمعيات التعاونية مقارنة بالمشتغلين في القطاعين العام والخاص. وقد ارتفع عدد المشتغلين في القطاع التعاوني من 5,350 عاملاً وعاملة في عام 1994 إلى 5,475 عاملاً وعاملة في عام 1999، وبزيادة 125 فرصة عمل فقط خلال خمس سنوات، مما أدى إلى تراجع أهمية القطاع التعاوني النسبية في الاقتصاد من 0.16% إلى 0.1% والتي تعد منخفضة أساساً. ويعود ذلك الوضع إلى الإجراءات التي اتخذت لإعادة الأراضي التي سبق تأميمها وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي (في الشطر الجنوبي سابقاً) إلى مالكيها حيث كان بعضها يستغل من قبل جمعيات تعاونية زراعية. كذلك، يلاحظ أن فرص العمل التي يوفرها القطاع التعاوني متحيزة للذكور، خاصة أن بعض الإناث قد فقدن أعمالهن فيه وانخفض عدد المشتغلات من 633 امرأة في عام 1994 إلى 454 امرأة في عام 1999.



وفي مقابل تراجع مساهمة القطاع التعاوني في توفير فرص العمل، فإن منظمات المجتمع المدني الأخرى قد حققت إضافات لا بأس بها في مجال توفير فرص العمل. ورغم أن البيانات الرسمية (لا سيما مسح القوى

العاملة لعام 1999) لم تقدم بيانات مستقلة عن عمالة المجتمع المدني حيث أدمجت بياناته مع القطاع الخاص، إلا أن المؤشرات التي سبق ذكرها في إطار استفادة منظمات المجتمع المدني من برامج التمويل للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية والمشروعات والبرامج شبه الحكومية لإقامة وتنفيذ المئات من المشروعات قد ساعد على توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة خلال السنوات الماضية.

إطار: .. برنامج تنمية المجتمعات المحلية

يهدف برنامج تنمية المجتمعات المحلية الذي يقوم بتمويله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى بناء القدرات المؤسسية للمجتمعات المحلية وإنشاء صناديق دوارة تتولى تمويل برامج التنمية المحلية. ويقوم البرنامج بتنفيذ أنشطة من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية القائمة أو التي يعمل على إنشائها في المناطق التي لا تتواجد فيها مثل هذه المنظمات. ويشترط البرنامج أن تستوعب المنظمات في لوائحها وأنظمتها الداخلية أهداف البرنامج، فضلاً عن تقديمها قوائم بالفقراء في مناطق عملها. ويمارس البرنامج نشاطه حالياً في خمس مناطق هي: منطقة عدن، مديرية غيل بن يمين في محافظة حضرموت، مديرية السوادية في محافظة البيضاء، مديرية خميس بني سعد في محافظة المحويت ومديرتي المخا وذباب في محافظة تعز.

وبشكل عام، وعلى الرغم مما حققه المجتمع المدني من تطور كمي وكيفي خلال السنوات

الأخيرة إلا أنه لم يتمكن من المساهمة بفعالية في حل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى في المجتمع وخاصة مكافحة البطالة حيث يعوق شح التمويل إمكانية منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج واسعة للتدريب والتأهيل. ولم يستطع تجاوز صعوبات التمويل سوى عدد محدود من المنظمات مثل مؤسسة السعيد الخيرية التي تغلبت على صعوبات التمويل بفضل اعتمادها على أحد أهم البيوت التجارية في اليمن. أما جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية فإن توجهاتها الدينية وبفضل بنيتها المؤسسية القوية، استطاعت تفعيل الروح التطوعية لدى أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وإقامة علاقات جيدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في اليمن. كذلك، تمكنت جمعية حضرموت الخيرية من الاعتماد في تمويل مشروعاتها على بعض كبار التجار من أبناء حضرموت المغتربين في دول الخليج العربي.

حقوق الإنسان

رافق تبني الديمقراطية والتعددية السياسية وتنامي حجم وفاعلية المجتمع المدني منذ عام 1990 انفرجاً ملحوظاً في توجهات الدولة نحو قضايا حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الدولتين الشطريتين قبل الوحدة كانتا قد وقعتا على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلا أنهما مارستا أشكالاً متعددة من الانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد أعلنت دولة الوحدة اليمنية التزامها بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها أي من الدولتين الشطريتين السابقتين وعلى رأسها اتفاقيات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيامها باستكمال التوقيع على باقي الاتفاقيات الدولية.

وعكست الدولة التزاماتها وتوجهاتها نحو تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وخاصة بعد انتهاء

الأزمة السياسية في عام 1994 في تراجع كبير لحالات السجن غير القانوني، والتأكيد على حرية الرأي والتعبير وخاصة من خلال الصحف الحزبية التي تزايدت حتى وصل عددها إلى 12 صحيفة في نهاية عام 2000 والصحف والمجلات الأهلية التي بلغت 53 صحيفة أو مجلة. وأعلنت الحكومة رسمياً خلو سجونها من مساجين الرأي، وأصبحت عمليات الاعتقال التي تقوم بها الحكومة تتم وفق الإجراءات القانونية، بالإضافة إلى بذل جهود لا بأس بها في تحسين أوضاع السجناء بشكل عام. وقد نشطت خلال الفترة السابقة لجننا حقوق الإنسان في كل من مجلس النواب والمجلس الاستشاري (سابقاً) وقامتاً بزيارة السجون

إطار: التزام اليمن بالاتفاقيات والعهود الدولية

إن حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني تمثل مقياساً لحقيقة الديمقراطية في الدولة والمجتمع، والالتزام بذلك يعكس التزام الدولة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صادقت عليها. وقد ورد التأكيد على ذلك في المادة السادسة من دستور الجمهورية وبنص الهدف السادس من أهداف الثورة. ولما كانت القوانين الدولية تمثل الشرعية الدولية التي تهدف إلى تعزيز احترام الحقوق والحريات في أنحاء العالم، فإن القوانين والمعاهدات الدولية تعتبر المعيار المشترك الذي نقيس به كافة الشعوب والأمم منجزاتها في مجال الحقوق والحريات. وقد وقع اليمن وصادق على غالبية الاتفاقيات الدولية، فضلاً عن أن دولة الوحدة اليمنية اتجهت إلى تحديث تشريعاتها وقوانينها الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية واستوعبت فيها النصوص الدولية. وتؤكد برامج الحكومات المتعاقبة وباستمرار على التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الداعمة للحقوق والحريات. وأهم الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها اليمن ما يلي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.
- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال الغير في الدعاية.
- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

والاطلاع على أحوال المساجين ورفعنا تقارير بذلك إلى المجلسين. بل، إن الحكومة أتاحت مثل هذه الزيارات لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان للتعرف بدورها عن كثب على أوضاع المساجين وحيثيات قضاياهم ومدى الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان، فضلاً عن قيام الحكومة بتنفيذ بعض التوصيات التي تقدمت بها المنظمات المحلية والأجنبية حول هذا الجانب.

وتكاملاً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، شرعت الحكومة منذ عام 1997 في تنفيذ برنامج لإصلاح القضاء يركز على تعزيز استقلاليته وتطوير أدائه بما يكفل تثبيت دولة النظام والقانون وتأمين الناس في أرواحهم وأعراضهم وحررياتهم وممتلكاتهم. وأبدت الحكومة تجاوباً ودعماً رسمياً للبرامج المرتبطة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وأجرت تعديلات قانونية وخطوات تنفيذية تكفل حق المواطنين في تغيير حكومتهم بأسلوب ديمقراطي

مع الحد من مركزية السلطات الحكومية من خلال إنشاء مجالس محلية منتخبة. ومع ذلك، لا زال المجتمع اليمني يشهد بعض الممارسات التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان سواء من جانب الحكومة أو من قبل بعض القوى المتنفذة في المجتمع.

ولا تعتبر الحكومة الطرف الوحيد المعني بضمان وحماية حقوق الإنسان، بل ينبغي أن يشاركها في تلك المسؤولية المجتمع المدني من خلال مؤسساته الفاعلة. وقد شهد العقد الأول من عمر الجمهورية اليمنية نمواً كبيراً في عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان لتبلغ 20 منظمة بنهاية عام 2000. وشرعت هذه المنظمات منذ البداية في ممارسة عدد من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك مراقبة مدى

إطار: ..أنشطة مركز المعلومات في التأهيل لحقوق الإنسان

تأسس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في عام 1995 كإحدى منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان وخاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان. ويصدر المركز ملفاً صحفياً سنوياً ومجلة فصلية بعنوان "حقوقنا"، بالإضافة إلى عدد من الكتب التي تغطي موضوع حقوق الإنسان بأبعاده المختلفة أهمها "الدولة والمجتمع المدني في اليمن"، و"الفقر وحقوق الإنسان في اليمن". وينشط المركز في مجال الندوات وحلقات النقاش حيث نظم خلال النصف الأول من عام 2000 العديد من الندوات وحلقات النقاش أهمها:

- قافلة الديمقراطية: برنامج للتوعية السياسية حول أهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات.
- ندوة الحق في المشاركة السياسية.
- برنامج توعية حول الحقوق الانتخابية في كل من مدن التربة والبيضاء والراعدة.
- ندوة الانتخابات والتعديلات الدستورية.
- الدورة التدريبية الأولى للمنظمات غير الحكومية حول الإنترنت وحقوق الإنسان.
- محاضرة لوزير الشؤون القانونية.
- ندوة لدعم المرشحات في الانتخابات المحلية.
- لقاء مع وفد صحفي أوروبي لتبادل الخبرات.
- مشروع المساعدة القانونية والنفسية للسجينات.
- تكريم الرائدات اليمنيات.
- حلقة نقاش حول قانون الجمعيات الأهلية.
- محاضرة بعنوان الثقافة في زمن الحصار.
- دورة تدريبية حول إدارة المنظمات غير الحكومية.
- ندوة حول حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة.

احترام الأجهزة الحكومية للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وتوسعت أنشطة المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان خلال العامين الأخيرين بحيث انتقلت من مستوى نشر ثقافة حقوق الإنسان إلى مستوى الدفاع عن حقوقه ورصد الانتهاكات سواء من قبل الجهات الحكومية أو المنظمات شبه الحكومية أو حتى الأفراد. كذلك، بدأت بعض الصحف الحزبية في تخصيص أبواب ثابتة لرصد وقائع انتهاك حقوق الإنسان الفردية والجماعية.

حقوق الإنسان للمرأة

في ظل أجواء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، نما عدد منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال حقوق الإنسان وتحسنت فاعليتها عموماً وفي حقوق الإنسان للمرأة بشكل خاص. وقد مثل اهتمام المجتمع المدني بقضايا المرأة انعكاساً للتوجهات الدولية والحكومية بقضايا المرأة حيث شمل دستور دولة الوحدة اليمنية مواداً تكفل تحسين أوضاع المرأة. وتضمنت قوانين العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية والخدمة المدنية والتأمينات

والقانون المدني وغيرها مواداً تؤكد على المساواة بين المرأة والرجل مستندة إلى أن تشريعات وقوانين الجمهورية اليمنية مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة التي لا تفرق بين الرجل والمرأة إلا فيما يتعلق ببعض القضايا كالميراث والشهادة والزواج والطلاق ولمبررات عقلانية.

وقد سار اليمن خطوات إيجابية لضمان وحماية حقوق الإنسان للمرأة في المواطنة المتساوية من الناحية القانونية. ولعل أهم ما

إطار: ... نشاط منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة

تأسس منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان في مطلع عام 1999 وتحدد أهدافه في تنشيط وتفعيل المشاركة الكاملة للمرأة والارتقاء بالحقوق الإنسانية المقررة دولياً وتطبيقها في الواقع العملي. ويسعى المنتدى إلى المشاركة في الفعاليات والملتقيات الفكرية والتعبير عن وجهة نظر النساء فيها وتبادل المعلومات والخبرات مع حركات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية والتوعية بحقوق الإنسان عامة والعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق المرأة خاصة. وقد قام المنتدى خلال الفترة الماضية بعدد من الأنشطة الداخلية والخارجية الهادفة إلى تحقيق أهدافه، وأهم تلك الأنشطة تنظيم ندوة إقليمية عن حقوق السجينات تحت شعار "من أجل مناصرة فعالة لحقوق الإنسان"، وشارك في الندوة العديد من الخبراء والباحثين في مجال حقوق الإنسان من عدة دول هي ماليزيا، باكستان، اليمن، لبنان، مصر، الأردن، الصومال، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن التحدث عنه في هذا المقام هو تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة والذي أتى متزامناً مع الاهتمامات الوطنية الرسمية بقضايا المرأة واستجابة للدعوات الدولية المختلفة لإيجاد آليات وطنية رسمية تهض بأوضاع المرأة. وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996

استناداً إلى نواتها المتمثلة في اللجنة المشكلة للتحضير لمشاركة اليمن في مؤتمر بيجين للمرأة في عام 1995.

وتبرز أهمية اللجنة الوطنية للمرأة من خلال دورها وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني، وبالتحديد المنظمات المعنية بقضايا المرأة حيث ترتبط بشراكة عمل وجهود مشتركة مع تلك المنظمات وغيرها للنهوض بواقع المرأة . وقد نصت المادة (3) من قرار إنشاء اللجنة على

مجله مهامها وأهدافها المتمثلة في " ... المساهمة في إعداد واقتراح السياسات والاستراتيجيات والخطط الخاصة بالمرأة والنهوض بأوضاعها في المدينة والريف، وتحديد أولويات المشروعات الخاصة بالمرأة".

إطار: ... دور اللجنة الوطنية للمرأة في وضع الاستراتيجيات

لقد كان من أولويات مهام اللجنة الوطنية للمرأة وضع استراتيجية وطنية للمرأة تلتقي عندها الجهود الرسمية والأهلية بهدف: " جعل المرأة اليمنية قوة اجتماعية فعالة في الأسرة والمجتمع بما يتناسب مع ثقلها العددي من ناحية، وحيوية أدوارها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى". وقدمت الاستراتيجية وسائل عديدة للنهوض بالمرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية... الخ. وتقوم اللجنة حالياً بالإعداد النهائي للاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي والتي تتضمن اتجاهات ومبادئ أساسية تؤكد على المشاركة الفاعلة للرجال والنساء في الحياة العامة على قدم المساواة، ووفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص في الوظيفة وفي التعليم والصحة. وتهدف الاستراتيجية إلى مساعدة أصحاب القرار لاتخاذ خطوات عملية لضمان الإنصاف وتضييق الفجوة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

ويعكس تشكيل اللجنة بحد ذاته العلاقة القائمة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني وخاصة العاملة في مجال المرأة حيث تضم في عضويتها نخبة من الكفاءات الوطنية الممثلة للوزارت والجهات الحكومية بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدني. وتتخلص أوجه العلاقة والشراكة بين اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني فيما يلي:

- تعتبر اللجنة الوطنية للمرأة مفتوحة على المنظمات الجماهيرية، وبالدرجة الأولى تلك المعنية بقضايا المرأة.
- تضم اللجنة في عضويتها من حيث التشكيل ممثلات عن الأحزاب والمنظمات الجماهيرية العاملة في حقل المرأة.
- تقترح اللجنة السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالمرأة وتدفع الجهات الحكومية المعنية والجهات غير الحكومية لتنفيذها.
- تعمل اللجنة على التنسيق المستمر مع المنظمات النسائية غير الرسمية وتلك المنظمات التي تعمل في مجالات المرأة المختلفة وبخاصة التنسيق لتنفيذ المشاريع وعقد

الندوات واللقاءات وحضور المنتديات، ومن أمثلة التنسيق التزام اللجنة بمتابعة تنفيذ مشروع (بيجين - المرحلة الثانية) سواء لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ولم تقتصر إثارة قضايا وحقوق المرأة على الاستراتيجية الوطنية للمرأة وإنما تناولتها العديد من الاستراتيجيات الأخرى حيث ركزت الاستراتيجية الوطنية للسكان الأولى للأعوام (1991-2000) وكذلك المحدثه في عام 2000 على ضرورة تحسين وتطوير التشريعات السكانية من خلال إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية وبالذات المواد المتعلقة بحقوق الأم والطفل في ضوء التعاليم الإسلامية التي تكفل للأسرة وأفرادها الحقوق العادلة. كذلك، سلطت الاستراتيجية الضوء على الحاجة إلى توعية المرأة بحقوقها المنصوص عليها في كافة القوانين والتشريعات. وجاءت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996-2000) وكذلك الخطة الخمسية الثانية (2001-2005) لتضع العديد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالمرأة والتي تكفل حقوقها في كافة المجالات بما في ذلك المشاركة الفاعلة في عمليات اتخاذ القرار.

ومع ذلك، ترى بعض منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها المنظمات النسوية أن المنظومة القانونية اليمنية لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور، بالإضافة إلى أن الممارسات الاجتماعية الخاطئة تخلق نوعاً من التمييز ضد المرأة. وتبين نتائج إحدى الدراسات التي أجريت على 61 منظمة غير حكومية في عام 2001 أن 48 منظمة اتفقت على وجود قصور قانوني يتعلق بحقوق المواطنة حيث لم يرد حتى الآن أي تعديل في الدستور والقوانين ذات العلاقة بالمرأة والتي تمت الإشارة إليها بالتفصيل في التقرير السابق لبيجين، مع أن الحكومة قد بدأت بعرض بعض تلك القوانين على مجلس النواب بغرض التعديل.

جدول: بعض التعديلات القانونية التي تطالب بها منظمات المجتمع المدني في سبيل حصول المرأة على حقوق المواطنة المتساوية		
القانون ورقمه	رقم المادة والفقرة ونصها النافذ	النص المقترح / أو الإضافة
الجنسية اليمنية (6) لسنة 1991	3- يتمتع بالجنسية اليمنية من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية	إضافة: أو لأم تتمتع بهذه الجنسية.
السلطة القضائية (1) لسنة 1998	57- ج أن يكون حائزاً على شهادة ... الخ	إضافة: أن يكون حائزاً أو حائزة على شهادة.. الخ على أن تكون المرأة قاضية في الأحوال الشخصية.
إقامة الأجانب (47) لسنة 1991	17 يمنح الابن أو البنت لأب أجنبي وأم يمنية.. الخ	إضافة: والعاملون بنفس الشروط الخاصة بأبناء الأب اليمني والأم الأجنبية إذا أعلنوا بالطرق القانونية رغبتهم في الحصول على الجنسية اليمنية والعيش مع أمهم في الجمهورية اليمنية.
إقامة الأجانب 47 لسنة 1991	14- يمنح الزوج الأجنبي للمرأة اليمنية إقامة أقصاها سنتان.. الخ	تعديل: يمنح الزوج الأجنبي للمرأة اليمنية إقامة لمدة أقصاها خمس سنوات.. الخ
الأحوال المدنية (23) لسنة 1991	2- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن ميلاد الأطفال هم: 1- والد الطفل إذا كان حاضراً.. الخ	تعديل: الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن ميلاد الأطفال هم: 1- أجد والدي الطفل.. الخ
الجرائم والعقوبات 12 لسنة 94	42 (2) دية المرأة نصف دية الرجل وأرشها مثل أرشه إلى قدر ثلث دية الرجل وينصف ما زاد	تعديل: دية المرأة مساوية لدية الرجل ويتساويان في الأرش
الأحوال الشخصية لسنة 1998	7- شروط صحة العقد 1- أن يكون في مجلس واحد.. الخ.	إضافة: شروط صحة العقد 1- أن يكون في مجلس واحد. 2- أن يتأكد القاضي (المأذون) من رضا الفتاة أو المرأة المراد الزواج منها والتأكد من شخصيتها وسنها.. الخ.
الأحوال الشخصية لسنة 1998	12- يجوز للرجل تعدد الزوجات إلى أربع مع تحقيق ما يلي: 1- القدرة على العدل وإلا فواحدة. 2- أن يكون الزوج قادراً على الإعالة. 3- إشعار المرأة بأنه متزوج بغيرها.	إضافة: يجوز للرجل تعدد الزوجات إلى أربع متى تحقق ما يلي: (1) القدرة على العدل وإلا فواحدة. (2) أن يكون الزوج قادراً على الإعالة (3) إشعار المرأة بأنه متزوج بغيرها (4) أن تعلم الزوجة أن زوجها يريد الزواج عليها.
الأحوال الشخصية لسنة 1998	مادة مضافة	إضافة مادة جديدة بالنص التالي: إذا كان ولي المرأة صاحب مصلحة في العقد بها كأن يكون الراغب بها أبناً له مثلاً فيجب أن يتم إبرام عقد الزواج بإشراف المحكمة المختصة.

ويقتصر نشاط المجتمع المدني المتعلق بحقوق الإنسان للمرأة على المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تبنيه في الغالب استراتيجية الحلول الفردية والتي تعتبر قاصرة نتيجة أن انتهاكات حقوق المرأة ترجع في المقام الأول إلى طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية السائدة. وبما أن المرأة نفسها قد أصبحت أسيرة منظومة القيم الاجتماعية التي تنظر إلى المرأة على

أنها أقل قدرة ومكانة من الرجل، فإنه يجب استهداف تكريس وعي اجتماعي ومنظومة قانونية وقيمية تضمن العدالة والمساواة. كما أن حقوق الإنسان للمرأة لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بمطالبة الدولة والمجتمع المدني بضمان وحماية تلك الحقوق، بل يتطلب الأمر مساهمة المجتمع بأسره لتشجيع المرأة للانخراط في الحياة العامة والحصول على حقوقها التي يقرها الدين الإسلامي والشرع الحنيف. وينبغي على المجتمع المدني كذلك أن يطور أسلوب تعامله مع حقوق الإنسان للمرأة من تعامل مع قضايا نسائية إلى تناولها كإشكاليات سياسية واجتماعية واقتصادية وقيمية، وبالتالي تبني مداخل قائمة على أساس إدماج النوع الاجتماعي.